ظاهرة التعليل عند نحاة الأندلس

ابن عصفور الإشبيلي أنموذجًا

د. صلاح سعد المليطي، أ. هدى عبد الله أبو العروق
قسم اللغة العربية – كلية التربية جنزور
جامعة طرابلس

مقدمة:

العلة في الاستعمال اللغوي « عبارة عن معنى يحلُّ بالمحل فيعبر به حال المحل بلا اختيار، ومنه يُسمى المرض علةً ؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف »[1]، وقد تعددت معاني العلة في اللغة، وتباينت مفاهيمها « والعلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلة صارت شغلاً ثانيًا منعه عن شغله الأول... وقد اعتلَّ الرجل، وهذا علةٌ لهذا سببه، وفي حديث عائشة: كان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة، أي: سببها »[2] وهذا يعني أنَّ ما كان صادرًا عن غيره، إمَّا أنْ يكون مستقلاً عنه أو منضمًا إليه، فهو علة له والآخر معلول له. وقد جمع ابن فارس المعاني الواردة في باب (علَّ) وأحصاها في ثلاثة أصول:

الأصل الأول: (العَلَلُ) وهو الشربة الثانية.

الأصل الثاني: عائق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهته، ويقال اعتله عن كذا، أي: أعاقه.

الأصل الثالث: العلة المرض صاحبها مُعتَلٌّ [3].

والعلة مفرد، جمعه (عِلَلٌ وعِلاَّتٌ) ومنها حروف العلة، ويقال الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا.

ومن هنا فإن المعنى اللغوي للعلة يتوافق مع المعاني الاصطلاحية المتعددة التي تدور مع المعاني سالفة الذكر.

تعريف العلة اصطلاحًا:

أورد النحاة آراء مختلفة في تعريف العلة حيث يرى علماء اللغة أنَّ العلة « هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون شارحًا مؤثرًا فيه » [4]، أي: إنَّ علة الشيء كلّ ما يتوقف عليه، وعلى هذا فإنَّ العلة تنقسم على قسمين:

الأول: علة الماهية، وهو ما تتقوَّم به ماهية الشيء من أجزائه.

الثاني: علة الوجود: وهو ما يتوقف عليه وصف هذه الماهية التي قُوِّمت بأجزائها بالوجود الخارجي.

أما العلة المادية فهي وجود المعلول بالقوة لا بالفعل، فإذا وجد المعلول بالفعل فهي العلة الصورية[5].

أما ابن جني فقد قسم العلة على نوعين، فإذا كانت العلة موجبةً فهي بمعنى السبب والباعث، نحو علة رفع المبتدأ والخبر، وعلة رفع الفاعل، وعلة جرّ المضاف إليه، وعلة نصب اسم إنَّ، وغير ذلك.

أما العلة المجوزة فهي كالأسباب الداعية للإمالة « وهي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة... »[6] وعند استقراء هذا النص نجده دليلاً على أنَّ العلة تأتي بمعنى السبب إذا كانت موجبةً، أما إذا كانت العلة مجوّزة فليس هذا معناها، وقد حكم ابن جني بأن أكثر العلل النحوية هي علل موجبة[7]، أما الأنباري، فقد اشترط شرطين للدلالة على صحة العلة إذ « يُستدل على صحة العلة بشيئين، التأثير، وشهادة الأصول، فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها،

وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم بانقطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة، قال: الدليل على صحتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها، وهو البناء، وعدمه لعدمها ألا ترى أنها قبل انقطاعها كانت معربة، فلما انقطعت عن الإضافة صارت مبنية.

وأما شهادة الأصول، فمثل أن يُدل على بناء (كيف) و(أين) و(أيَّانَ) و(متى) لتضمنها الحرف، فإذا طولب بصحة العلة، قال: الدليل على صحة هذه العلة، أن الأصول تشهد وتدل على أنَّ كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبهمًا » [8].

العلة النحوية:

وبالنظر إلى ما تقدم فإنَّ العلة النحوية هي علة حسية تكشف عن الحكم، ويستدل عليها بعد الاستقراء، وهذه العلة تتبع معلولها وجودًا وعدمًا، وهذا يستوجب من النحويَّ أنْ يحدد العلة، ويشرحها بعد استقراء الكلام الذي نطق به العربي [9] وهذا دليل على أنَّ النحاة قد استعملوا معنى العلة – موجبة كانت أو مجوزة – مع أنَّ « أكثر العلل مبناها على الإيجاب » [10]وقد أكد ابن جنى أنَّ العلل النحوية علل حسّية، وجاء بالحجة على ذلك بقوله: « اعلم أنَّ علل النحويين، وأعني بذلك جذاقهم، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلونها على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات ؛ لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنَّا، غير بادية الصفحة لنا »[11] وقد اهتم العلماء باختلاف اختصاصهم بإيراد التعليل في مؤلفاتهم ؛ لإثبات الحجة على الأحكام، وإبراز الدليل عند التقعيد، وهذا دليل على أنَّ هذا المنهج التعليلي متمكن في لغة العرب، وهو ميزة ظاهرة في طبائعهم « وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا »[12] وهذا الذي أورده سيبويه إنما هو مذهب الخليل، الذي سئل « أعن العرب أخذْتَ هذه العلل، أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب الخليل: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك

عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإنْ تكن هناك علة له... فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخير الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وظهرت بباله محتملة لذلك، فجاز أن يكون الحكيم الباني الدار فعل ذلك فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك، إلاَّ أنَّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها » [13]. وخلاصة القول: إنَ الخليل بن أحمد قد أورد هذا التحليل ؛ ليثبت أنَّ هذه الأمة التي هذا شأنها في إدارة لغتها هي أمة أقل ما يوصف به أنها أمة حكيمة، ومدار حكمتها في قدرتها على التصرف في تراكيب كلامها، وتعبر ببراعة عن معانيها الواسعة بأبسط الألفاظ والجمل، وهذا الذي دعا هذه الأمة أن يتساءلوا قديمًا، كيف يحيط المتناهي بغير المتناهي؟ فالمتناهي هو الألفاظ، وهي محدود ومعدودة، تحيط بغير المتناهي وهو المعاني، فهي متجددة، ولا حدّ لها، وهكذا كانت لغة العرب على درجة من الكمال والجمال والفصاحة، والعذوبة، والقدرة على الإبداع ما لا تحده في لغة أخرى، وبهذا تميزت من غيرها.

أما العلة فليست أمرًا مرسلاً يقوم في كل نواحي اللغة، أي: إنَّ التعليل قد يقوم في مواضع يوجبها الدليل والحجة، ولذلك وافق العقل أنْ يقبل التعليل في هذا الجانب، ومن الأمور التي لا توجب العلة، إثبات الدليل والحجة، وهذا شأن كل الأشياء ؛ لأن جهل الحكمة من وجود هذه الظاهرة يجعل العقل عاجزًا عن إدراكها، فنحن لا نعلم الحكمة من كون حروف العربية على هذا الشكل الذي هي عليه الآن، ولذلك نقول: إن حروف العربية كانت بهذا الشكل الذي هي عليه الآن ؛ لأنها الأصل، وهو الدليل، فلا وجود للتعليل فيما هو أصل، وهكذا قياس كل الأمور الواردة أصالةً ؛ لأن « هذه التعاليل لا يحتاج إليها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تُعلل»[14] وعلى

هذا فإن النحاة لا يعللون الوضع، ولا أصل القاعدة، بل يعللون فرع ما تقدم، وهو أمران:

الأول – ما كان مطردًا مقيسًا عليه، فتقاس عليه العلة، كقياسها على الأصل.

الثاني – ما هو غير مطَّرد، وهو ما كان شاذًا، وهذا الشاذ يسمع ولا يقاس عليه[15]، ولهذا « لا يجوز أنْ تقول في (جَمَلٍ) (جَمَلُون) ولا في (جَبَلٍ- جبلون) ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ، فلشذوذه علة سنذكرها في موضعها » [16].

نشأة العلة:

تتلخص المراحل التي مرّت العلة النحوية في ثلاث مراحل حتى استقرت على وضعها الحالي، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة نشأة العلة النحوية « ويمكن أن يُعدّ أبوها الشرعي، عبد الله بن إسحاق الحضرمي وتنهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي يمكن أن يطلق عليه – دون تجوّز كبير – قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة وخاتمته معًا، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستطع أحدٌ، ولم يسبق إليه » [17] وأهم ما يميز هذه المرحلة من غيرها « أنّ العلة في هذه الفترة تمثل مرحلة السهولة والوضوح،وعدم التكلف، وكانت وليدة قريحة القائل بها، بعيدة عن الفلسفة، وقريبة من روح اللغة، وحسّها المرهف، الذي ينفر من القبح والثقل »[18]، وقد تأثر التعليل النحوي في هذه المرحلة بمدلولي المادة اللغوية، حيث يجب أولاً في تفسير الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر اللغوية المؤدية إلى تقعيد القواعد النحوية.

ثانيًا – البحث وراء الأغراض الثانوية الناتجة عن هذا البحث وهو ما يستفيده النحاة من متعة نفسية وذهنية [19].

المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، وعلى رأسهم سيبويه، وتنتهي بالزجاج إلى أوائل القرن الرابع الهجري[20]، وما يميز هذه الفترة، كثرة التأليف في العلة النحوية، وقد شهدت هذه المرحلة ظهور كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي،وكتاب الخصائص لابن جني، وغيرهما[21]، كما شهدت هذه المرحلة ظهور العلاقة الوثيقة بين علل النحو، وعلل الفقه، وهذا ما أكده ابن جني قائلاً: « وكذلك كتب محمد بن الحسن -رحمه الله-، إنمَّا ينتزع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض »[22] وقد تميزت هذه المرحلة، بأنَ التعليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي، وأنّ التعليل النحوي أصبح يتناول جميع الظواهر الجزئية في إطار كليّ، مثل، تفسير الحركة الإعرابية – ككل – تفسيرًا صوتيًا، أو دلاليًا [23].

ويلحظ أن هذه المرحلة شهدت نشاطًا بارزًا عند النحاة، حيث صاروا شغوفين بهذا الفن، فألفوا كتبًا تفردت بالعلة النحوية، مثل: كتاب علل النحو لأبي عثمان المازني، وكتاب علل النحو للحسين الأصبهاني، وغيرها كثير.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بأبي بكر السرَّاج، حيث شهدت تطورًا كبيرًا وتغيرًا ظاهرًا في طرائق التعليل، وحجم علاقته بالتقعيد النحوي، وظهر تأثير الاحتكاك بثقافات الأمم الأخرى من غير العرب، فقد كان لهذا الاتصال تأثير كبير، وعندما امتزج الفكر العربي بغيره وعلى نطاق واسع، وخاصة عن طريق الترجمة، أتاح هذا الأمر لجهابذة الفكر العربي، الوقوف على الفكر الإنساني في الهند وبلاد فارس، واليونان ما مكّن لهم مزج ثقافتهم العربية بألوان جديدة من العلوم والثقافات، ما انعكس جليًا على مناهج ثقافاتهم، التي على رأسها مناهج التعليل النحوي، وقد نتج عن هذا الاتصال الثقافي وقوف العلماء العرب من هذه العلوم المترجمة موقفًا أساسه تحليل الفكر القادم، ومناقشته، ودراسته ؛ ليتضح صالحه فيمزجونه بالفكر العربي، والارتقاء به ومعه، وكذلك يردون ما كان مشوشًا لا تقبله ثقافتهم فيكشفون مساوئه [24].

موقف النحاة من العلة النحوية:

أولا – العلة النحوية عند ابن السراج:

ألف ابن السراج كتابه (الأصول في النحو) وقد يكون أقدم كتاب يحمل هذا العنوان، درس فيه الأصول النحوية من، سماع، وإجماع، وعلل، ودرس مجموعة من الموضوعات النحوية، ويشرح العلل التي يجدها في أبواب النحو، ومن هنا نلحظ أن هذا الكتاب لا يختص بدراسة العلة النحوية من الجانب النظري، فكان المضمون أعم من العنوان، ومن الأمثلة التي ناقش فيها العلل ما يأتي:

1- قال في باب الاستثناء « إنما ضارعت إلاَّ لكنَّ ؛ لأنَّ (لكنَّ) للاشتراك بعد النفي، فأنت توجب بها الثاني ما نفيت عن الأول، فمن هاهنا تشابها » [25].
2- قال في باب المفعول فيه « واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا، واختصارًا » [26].
3- ومن علله في باب تعريف الاسم قوله « إنمَّا قلت ما دلَّ على معنى مفرد لا فرق بينه وبين الفعل »[27].
4- ومنه تعليله في باب (إنَّ) قوله « وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة لفعل الواجب، ألا ترى أنَّ الفعل الماضي كله مبني على الفتح » [28].

ومن استقراء نص ابن السراج في كتابه، يمكن تحديد أنواع العلل عنده، حيث تلخصت العلة عنده في نوعين:

الأول – العلة، في قوله: « واعتلال النحويين، على ضربين، الأول منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولك: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب » [29].

أما النوع الثاني، فهو علة العلة، ومثاله، ما علة رفع الفاعل؟، وما علة نصب المفعول؟، هذا النوع لا يؤدي إلى تعلم ما تكلمت به العرب، بل يؤدي هذا النوع إلى معرفة القواعد والأصول التي أسسها العرب لبناء لغتهم، كذلك معرفة فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات[30].

العلة النحوية عند ابن جني

أفرد ابن جني أبوابًا مهمة لدراسة العلة النحوية في كتابه (الخصائص) وأجرى مقارنات بين العلة النحوية وغيرها من العلل، مثل: علل المناطقة، وعلل المتكلمين، وميز العلة النحوية من غيرها من العلل [31].

ومن استقراء هذه الأبواب يتضح أنَّ العلة النحوية عند ابن جني تنقسم على قسمين:

الأول – واجب لابد من وجوده ؛ لأنَّ النفس لا تطيق معناه في غيره، وأنّ كل حكم من الأحكام لا يخلو منه، وهذا القسم يوافق العلة عند النحاة، لهذا النوع تطبيقات كثيرة في كتابه هذا، يمكن الرجوع إليها في بابها.

الثاني – وهو ما يتحمَّل مع صعوبة نطق اللفظ المعلل لما فيه من شدة واستكراه ؛ لأنك تنطق بما يخالف التركيب اللغوي، وهو أن تأتي بالواو بعد الكسرة، أو بالياء بعد الضمة، نحو: عصافير، ميزان، ميعاد، نقول: عَصَافِور، مِوْزان، مِوْعاد، وكذلك مُوْسِر، مؤْقِن، مُيْسِر، مُيْقِن[32]وقد اختار ابن جني النوع الأول من هذه العلل، وأكد وجوبها، وردَّ النوع الثاني الذي أسماه ابن السّراج (علة العلة) وقد صرَّح بذلك قائلاً: « يجب أنْ تعلم أنَّ هذا الذي سماه (علة العلة)، إنما هو تجوّز في اللفظ، وهو في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة، لأنك حين تسأل، لِمَ ارتفاع الفاعل، فالجواب: لإسناد الفعل إليه، هذه العلة فقط، أما إذا تجاوزت ذلك وسألت عن العلة التي ارتفع بها الفاعل، الجواب: ارتفع بفعله، أي: بإسناد الفعل إليه، ثم ماطلت أخرى وسألت لِمَ صار المسند إليه فاعلاً مرفوعًا؟ الجواب: إنَّ الفاعل أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى، فعلى رأي ابن السراج يكون هذا علة وعلة العلة، وقد يتجاوز السائل إلى ما وراء ذلك ويسأل، وهلاَّ عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين... فبهذا ثبت أنَّ قصد ابن السراج بعلة العلة كان الغرض منه تتميمًا وشرحًا للعلة الأولى ؛ لأنَّ العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة أبدًا » [33].

العلة النحوية عند الجليس الدِّينَوري: [34]

استحدث الدينوري مذهبًا في دراسة العلة، ووضع منهجًا فريدًا متطورًا في تقسيم العلة بشكل لم يسبق إليه من قدامى النحاة، أو المحدثين، ولم يقف عند مصطلحاتهم التي سيجوا العلة بها، وعلى هذا فإنه

على رأس المجددين في هذا الباب، منهجًا، وطرائق، وعند استقراء توجهه في دراسة العلة وجدنا العلة عنده على قسمين:

في قوله: « واعتلالات النحويين صنفان، علة تطرد على كل كلام العرب، وبتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته » [35]، ومن دراسة هذا النص نخلص إلى أنّ العلة الأولى عنده هي تلك القوانين التي وضعها النحاة لتعليل القواعد والأحكام بناءً على الافتراض والتأويل الذي يكون مقبولاً عند النحاة، ثم إنَّ هذه العلة الأولى التي ذكرها هي العلة التعليمية وهي التي تسمى، العلة الأولى، وهي التي اعتمدها الدينوري، وفصَّل فيها، وشرحها في كتابه هذا.

أما النوع الثاني الذي يسمى (علة العلة) فلم يدرسه الدينوري في كتابه هذا ؛ بسبب رفضه لهذا النوع من العلل، وأنّه لا يؤمن بوجود هذه العلة في النص النحوي العربي، والدليل قوله: «... وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشُّعب، كثيرة الافتنان » [36].

وقد اتجه الدينوريّ إلى تقسيم العلة الأولى، وهي العلل التعلمية، إلى ثلاث وعشرين علة محددة بقوله « إلاَّ أن مدار المشهور منها في الجملة عند من عُني بجمعها، وصرف الاهتمام إلى تتبعها، وحصرها على ثلاث وعشرين نوعًا، نثبت أسماءها وألقابها حسب ما في هذا الموضع »[37]، ومن أراد التفصيل أن يدرس هذه العلل في بابها من هذا الكتاب.

موقف نحاة الأندلس من العلة النحوية :

على الرغم ممَّا قدمه النحاة من خدمة عظيمة للغة ؛ بدراسة العلة النحوية، وكشف ماهيتها، وفلسفة تراكيبها، فقد انبرى قوم يطالبون بإلغاء نظرية العامل، وإلغاء القياس، وإلغاء العلل الثواني، والثوالث، وإلغاء التمارين النظرية غير العملية، وإسقاط ما لا يفيد في النطق [38]، وقد تأثر بعض النحويين بمناهج بعض المذاهب الفقهية، التي كان لها دور بارز في أصول التقعيد النحوي، وعلى رأس هذه المذاهب، المذهب الظاهري، وقد

كان على رأس هؤلاء الذين تصدروا رفض التعليل النحوي، ابن مضاء القرطبي [39].

وقد تبنى ابن مضاء المذهب الظاهري الذي وظَّفه ليثور على النحو والنحاة، حيث لم يدرك أهمية دراسة العلة، ليصرح بموقفه من التعليل النحوي، ودعا إلى إلغاء هذا المنهج وإسقاط العلل الثواني (العلل القياسية) والعلل الثوالث (العلل الجدلية النظرية) وقد نص على ذلك بقوله « ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث... » [40]، هذا القول يؤكد اعتقاده بأنَّ النحاة قد ضيعوا اللغة بكثرة التعليلات، والافتراضات، وقد أدخلوا في اللغة ما ليس منها، حتى ضعفت ووهنت، حيث قال: « إني رأيت النحويين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن. وصيانته عن التغيير، فبلغوا في ذلك الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلاَّ أنهم التزموا ما لا يلزمهم،وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها ؛ فتوعرت مسالكها، ووهنت معانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها »[41]، وبقراءة الأحداث التاريخية نجد أنَّ هذه الدعوة إلى رفض نحو المشارقة مع بداية ظهور الدولة الموحدية، فقد دعا يعقوب بن يوسف أمير الدولة الموحدية إلى عدم تقليد أئمة الفقه المشرقي، وهم الأئمة الأربعة، وقد أمر بحرق كتب هذه المذاهب، وخاصةً المذهب المالكي، ودعا إلى أن يلتزم الفقهاء بالقرآن والسنة عند تأصيل الأحكام الشرعية، والفتوى، وهي دعوة إلى ردَّ فقه المشارقة إلى المشرق[42]، وهذا الذي أسس عليه ابن مضاء مذهبه الفقهي هو الذي ردَّ به العلل النحوية ورفضها.

وعند تحليلنا لتوجهه في كتابه (الرَّد على النحاة) وجدناه يرد نحو أهل المشرق إلى المشرق، ويذهب إلى تخليص النحو من كثرة الفروع، والتأويلات التي يراها زائدة، ويظن أن تطبيقه لهذا المذهب الظاهري يفيد في تخليص النحو من هذه الشوائب، والعوالق التي لا تعود على النحو بأدنى فائدة، وقد تنبأ ابن جني بهذا الموقف، فقدم دراسة افتراضية مسبقة فند بها أقوال المعارضين للتعليل، فأفرد بابًا لذلك في كتابه (الخصائص)، سماه (باب في الرَّد على من اعتقد فساد علل النحويين ؛ لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة) كأنه أراد أن يقول: من اعتقد فساد علل النحويين فهذا

ناتج عن ضعف نفسه عن أحكام العلة وعلمها، قال: « اعلم أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أنَّ ما أورده من العلة ضعيف وواهٍ ساقطُ غير مقال » [43].

وقد أدت هذه الصيحة التي أطلقها ابن مضاء القرطبي إلى ظهور دعوات غريبة ومتسارعة تنادي بتيسير النحو ؛ بحجة أنَّ اللغويين يغالون في صناعة النحو بعد ابن مضاء القرطبي[44]، وقد تأثر بعض الباحثين في هذا العصر بفكر ابن مضاء القرطبي، دون أن يقدموا حجة تدعم موقفهم،: « لم نَرَ لما فعله ابن مضاء من أثر يذكر في هذه العصور حتى بداية القرن العشرين، فرأينا تفكيرًا من بعض الأساتذة والباحثين يدعو إلى تيسير النحو العربي، وظهر في العقد الرابع من القرن العشرين وما بعده إحياءً وبعثًا لما فعله ابن مضاء، وقد أماتته القرون وقد تحول إلى كتب وكتابات »[45]، وإذا قمنا باستقراء هذه الدعوات تلحظ البعد الشاسع بين علاقة هؤلاء الداعين للتيسير، وعظمة هذه اللغة التي اتسمت بالرقيّ، والدّقة، وأنَّ قواعدها محكمة لا تقبل الاجتهاد الفرديَّ، إلا وفق ما يتاح لها من إمكانات، فلا تؤدَّى اللغة إلا وفق قوانينها، وبما تؤهله قوالبها التي توجب على مستعملها، وتلزمه أنْ يصعد إليها ليرتقي بها، لا أنْ يطلب من اللغة أنْ تنحني إلى مستوى مستعملها لتسير وفق أهوائه وإمكاناته ؛ فهذا أمر قاتل للغة محطم لهيكلها، وما هذه الدعوات لتيسير النحو إلاَّ دليل على نضوب ما يدخره هؤلاء، وليس في إينائهم ما ينضح به إلا عجزهم أمام هذه اللغة العظيمة.

ومن عرضنا هذا تبرز أهمية دراسة العلة النحوية في مناهج الدرس النحوي، وهذا ما يعكس أهمية الجهود التي بذلها النحاة منذ ظهور العلة إلى أن اكتمل البحث اللغوي، وقد اهتم النحاة الأندلسيون بهذا الجانب اهتمامًا جليًا في مؤلفاتهم، وقعدّوا قواعدهم تأسيسا على التعليل الصحيح للأحكام، فنجد هذا الأمر ظاهرًا عند ابن مالك، وعند الشلوبين، وابن حروف، وعند أبي حسان الأندلسي، وعند ابن الضائع وعلى رأس هؤلاء نجده عند رئيس المدرسة النحوية الأندلسية، ابن عصفور الإشبيلي، الذي اعتمدناه أنموذجًا للتعليل النحوي عند علماء الأندلس في هذا البحث.

وفي هذا الصدد تناول الدارسون القدامى ظواهرها وتراكيبها، ووضعوا لها قواعدها وحدود أحكامها، وقعدوا قواعدها، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام بحوثهم في مجال جديد يؤكدون به ما احويه العربية من خصائص « ومن ثم فإنَّ على الباحث الحكيم أنْ يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألا يكتفي بالتقنين لهذه الظواهر فحسب، ولعلّ نص الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويرًا دقيقًا » [46].

قال الخليل بن أحمد: « إنَّ العرب نطقت على سجيتها، وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، فقام في عقولها علله. وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي لما عللتُهُ منه » [47].

وموجز أهمية التعليل في الدرس النحوي يمكن إجماله في الآتي:

1- إنَّ العرب عللت لنطقها، فيجوز للنحاة أنْ يأخذوا عنهم ما عللوا [48].
2- إنَّ التعليل النحوي يكشف حكمة الله تعالى في الصيغ وأوضاع الكلام.
3- إنَّ مجمل هذه العلل قد وقعت في عقول العرب ونيَّاتهم عند النطق، والنحاة يعللون بما قام في النيَّات والعقول.
4- الإحساس بالخفة أو الثقل، أو الأنس بالشيء، أو الاستيحاش منه.

وبسبب ما ذكرناه من أهمية ؛ اتجه علماء اللغة النحاة ومنهم الأندلسيون إلى التبحر في منهج التعليل ؛ لأنه « إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة، ولا مُتَسَمَّحٌ فيها، وأمّا ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوام من أنَّ علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابع لها، فبمعزل عن الحق » [49].

وبعد هذا التقديم لمنهج التعليل عند النحاة القدامى والمحدثين، وذكر آرائهم ومذاهبهم واتجاهاتهم ومواقفهم المتباينة، بين مؤيد ورافض، بعد هذا تقدم دراسة لموقف ابن عصفور الإشبيلي من التعليل النحوي من خلال مؤلفاته المطبوعة تأسيسًا على بعض النماذج من عله النحوية، بوصفه رأس المدرسة الأندلسية.

موقف ابن عصفور الإشبيلي من التعليل النحوي:

1- علة بناء الفعل الماضي على حركة:

قال ابن عصفور « أما الماضي مبني على الفتح، فأما بناؤه فلا سؤال فيه، وأما بناؤه على حركة ففيه سؤالان، إذ أصل البناء أن يكون على السكون. والجواب: إنَّ الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه، تقول: مررت برجل قام، كما تقول مررت برجل قائم، وأشبه أيضًا الفعل المضارع لوقوعه موقعه، تقول: إن قام قمت، كما تقول: إنْ يقم أقم، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزية على فعل الأمر، فبني على حركة لذلك، وكانت الحركة فتحة طلبًا للتخفيف... » [50]. ومن هذا النص فإنّه علل بناء الفعل الماضي على حركة، مع أنَّ الأصل في البناء السكون ؛ لأنَّ بناءه على الحركة تفضيلاً له على فعل الأمر، ونظن أنَّ لفظ التفضيل هنا يعني التمييز، وكذلك بُني على الحركة ؛ لأنه أشبه الاسم من حيث صيغته، فإذا قلت: مررت برجل ضرب، كأنك قلت: مررت برجل ضارب[51]، وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور من تعليل لبناء الفعل الماضي على حركة، هو مذهب الجمهور، وسيبويه «والفتح في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة، قولهم: ضَرَبَ، وكذلك لكل بناء من الفعل كان معناه، فَعَلَ، ولم يسكنوا آخر، فَعَلَ، لأنَّ فيها ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضَرَبنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع، ضارب، إذا قلت: هذا رجل ضارب »[52]، فَعِلَّة بنائه على الحركة عند الجمهور وسيبويه على مشابهة بينه وبين الفعل المضارع عندما شابه الاسم فأعرب [53]، وقد خالف الفراء هذا التعليل بقوله « بُني على الفتح ؛ لأنه يؤول عند انفصال ضمير الاثنين به، كقولك شربًا »[54] ومن النحاة من كان له موقف رافض لهذه التعليلات، ويورد أدلة رفضه لذلك [55]، أما ابن عصفور فقد تمسك برأي الجمهور وأيده.

2- علة بناء المنادى المفرد على الضّم:

قال ابن عصفور: « واختلف النحويون في السبب الذي لأجله بني العلم في النداء، والنكرة المقبل عليها، فمنهم من زعم أنهما بُنيا لوقوعهما موقع الضمير ولشبههما به في الإفراد والتعريف، أمّا شبههما به في التعريف فبيِّن جدًا، وأمّا موقعهما موقع الضمير فإنهما مقبل عليهما مخاطبان، والخطاب إنما ينبغي أن يكون بضمائره المختصة به، ألا ترى أنك

تقول للمخاطب: قمتَ، ولا تقول له: قامَ زيدٌ، إذا كان اسمه زيدًا... ومع أنَّ الضمير للمخاطب، فلا يجوز نداء المخاطب إلا في ضرورة الشعر... »[56]، وقد أكد ابن عصفور لهذا النص ردّ ما ذهب إليه النحاة، الذين عللوا بناء المنادى المفرد، بأنه مبني بناءً عارضًا تشبيهًا له بكاف الخطاب، من جهة الإفراد والتعريف، قال المبرد: « فإن كان المنادى واحدًا مفردًا معرفةً، بني على الضم، ولم يلحقه تنوين، إنما فعل ذلك به، لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربًا، وذلك أنك إذا قلت: يا زيدُ، ويا عمرو، فقد أخرجته من بابه ؛ لأن، حدّ الأسماء الظاهر، أن تخبر بها واحدًا عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيدٌ، فزيدٌ غيرك وغير المخاطب، ولا تقول زيد، وأنت تعنيه، أعني المخاطب فلما قلت: يا زيدُ، خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيًا، نحو: أنت، وإياك، والتاء في قمت، والكاف في ضربتك، ومررت بك، فلما أخرج من باب المعرفة، فأدخل في باب المبنية، لزمة مثل حكمها » [57]، وأكثر جمهور البصرة يذهبون هذا المذهب، وعللوا به بناء المنادى المفرد على الضم [58]، أما ابن عصفور فكان مخالفًا لهذه التعليلات، واتجه إلى تعليل الكوفيين قائلاً: « وكانت الحركة ضمة لشبهها بقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ قبل،وبعد مبنيان في حال الإفراد، ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادى، يبنى في حال الإفراد، ويعرب في حال الإضافة، لذلك يُبنى على ما بني عليه، قبلُ، وبعدُ وهو الضم » [59]، وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب الفراء بنصبه تقريبًا، الذي علل بناء المنادى المفرد على الضم « لأنَّ أصل، يا زيدُ، يا زيداهُ، وما قبل الألف هاهنا مفتوح أبدًا، فلما حذفت الألف ضُم، كما أن المضاف إليه لما حذف ضُم »[60]، وهذا التعليل للفراء، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ المنادى المفرد حكمه الإعراب لا البناء [61]، وإذا نظرنا إلى هذا الخلاف في علة بناء المنادى المفرد على الضم فإننا نرى أنَّ ابن عصفور والجمهور لم يتفقوا، ولكنهم توافقوا في هذه المسألة، إذ أنه لم يتفق معهم في علة البناء، ولكنه وافقهم في نوع هذه العلة، وهي علة الشبيه فالجمهور شبهوا المنادى المفرد بكاف الخطاب، وابن عصفور شبهه بقبل وبعد عند حذف المضاف إليه وبناؤهما على الضم بعد الحذف، وعلى هذا فإننا نرى أن

مذهب الجمهور هو الأقرب للترجح والأدنى من الصحيح ؛ لأننا عند نداء المثنى والجمع نقول: يا زيدان، ويا زيدون، فناب الاسم مناب، أنتما، أو إياكما، وقام مقام، انتم، أو إياكم
عند الجمع.

3- علة نصب المفعول به لا رفعه

قال ابن عصفور: « وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول به، تفرقةً بينهما، فإن قيل: فهلا كان الأمر بالعكس، فالجواب: إنَّ الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة، وهي: المفعول المطلق، والمفعول معه، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول من أجله، نحو قولك: قام زيدٌ وعمر قيامًا يوم الجمعة أمامك خوفًا من كذا، وأكثرها ثمانية، وذلك إذا كان الفعل من باب ما تعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول: أعلمتني عمرًا وبكرًا زيدًا منطلقًا إعلامًا يوم الجمعة أمامك خوفًا منه، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحدًا ؛ نُصبتْ طلبًا للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض، فكان الرفع أولى من الخفض، حيث كان الرفع أولاً، والخفض ثانيًا عنه ؛ لأن الضمة من الواو، بدليل أن الحركة بعض الحرف... والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يتقدم على المفعول ؛ فأعطي الأول للأول مناسبةً... » [(62)].

وقد اتفق النحاة، ومنهم ابن عصفور، دون خلاف في علة رفع الفاعل، ونصف المفعول به، وهي علة الفرق، أي: التفريق بينهما، ثم عللوا عدم جواز العكس، أي: نصب الفاعل ورفع المفعول به بخمسة أوجه، مع كون الفرق واقعًا بينهما[(63)]، وهذه العلل متفق عليها بين النحاة، فنقلت بينهم، مع قيام بعضهم بإجهاد الفكر بإضافة بعض الآراء والتحليل الفكري [(64)].

4- علة دخول (ربَّ) على النكرات اختصاصًا:

قال ابن عصفور: «أما ربَّ فمعناها عند المحققين من النحويين، التقليل، فإذا قلت: ربَّ رجل عالم لقبت، فكأنك قلت: قد لقبت من صنف الرجال العلماء،وليس من لقبته بالكثير... وزعم بعض النحويين أنها قد تكون للتكثير، وذلك في موضع المباهاة والافتخار... »[(65)]، وفي هذا المقام نرى أن

ابن عصفور علل دخول (ربّ) على النكرات واختصاصها بذلك ؛ لأنَّ تفيد التقليل وهذا تناسبه النكرة التي لا تفيد التكثير في معناها، بل تفيد النكرة تعدد معنى المسمى بها، أي: أنَّ النكرة لفظ يفيد تعدد معناه، وتعدد معناه يؤدي إلى عدم فهم السامع لمقصد المتكلم، هكذا فإنَّ النكرة لا تفيد كثرة دلالة لفظها، بل تفيد تعدده، لهذا دلت على القلة ، قال سيبويه « لأنَّ ربّ إنما هي للعدة بمنزلة (كم) فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها » [66].

وهذا التعليل الذي جاء به ابن عصفور هو مذهب النحاة من جمهور البصريين[67]، ومنهم المبرد حيث قال: « فربَّ تدخل على نكرة ؛ لأنها تختص شيئًا، فإنما معناهُ، أنَّ الشيء وقع ولكنه قليل »[68].

وقوله كذلك في تفسير هذه المسألة: « وربَّ معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا مذكورًا ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه، كما وصفت لك، ولا تكون إلا في أول الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها » [69]، ومن هذا العرض نلحظ أن ابن عصفور يأخذ برأي الجمهور من النحاة في تعليل هذه المسألة، وقد أورد أول كلامه أنَّ المحققين من النحاة رأوا هذه العلة، وهذا خير دليل أنه يختار مذهب النحاة من الجمهور عند قوله (المحققين).

5- علة ترك الرفع علامةٌ للرفع:

قال ابن عصفور: « أما الرفع فعلاماته ثلاثة: الضمة، والنون، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه غير متغير عمّا كان عليه قبل ذلك ليس بعلامة الرفع في الحقيقة، إنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها، وإغنائه عنها... »[70].

وبالنظر إلى الإعراب فإنه تغيير آخر اللفظ لتأثير العامل الداخل عليه، وهذا الذي ذكره ابن عصفور في علامة الرفع يؤكد عدم حدوث هذا التغيير في آخر اللفظ، الأمر الذي يتناقض مع حدّ الإعراب، ولهذا علل ابن عصفور مذهبه هذا بقوله « وقولي: وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه إلى آخره، إنْ قال قائل، كيف جعلت ذلك علامةً للرفع؟ وأنت قد حددت في الإعراب بأنه تغيير آخر الكلمة لعامل، ولا تغيير في هذين النوعين من المعربات في حالة الرفع على مذهبك، فالجواب: إنْ لم أجعل عدم التغيير

فيهما إعرابًا في حالة الرفع، بل هما مجردان من الإعراب في حالة الإعراب، وإنما جعلت عدم التغيير علامة إعراب من حيث قام مقام العلامة في إفهامه الرفع كما نفهمه العلامة فيما فيه علامة الرفع »[71]، وتفسيرنا لهذا التعليل الذي ذكره ابن عصفور، أنَّ العلامة الثانية من علامات الرفع هي بقاء اللفظ، كما هو عليه دون تغيير عند دخول عامل الرفع عليه كما كان قبل ذلك، ومن أمثلة الأدلة على هذا، المثنى بالألف والنون في حالة الرفع، أو جمع المذكر السالم، فأنت تقول: محمدان عند التثنية، ومحمدون عند الجمع، مرفوعان دون وجود العامل، فإذا قلت: جاء المحمدان، أو المحمدون، بقي اللفظ على ما هو عليه، فصار ترك العلامة فيها علامة، وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب الجرميّ، وقد ردَّ الأنباري هذا الرأي بقوله: « وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب... وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أنْ يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال، وأمّا من ذهب إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب فقد ضعَّفه بعض النحويين ؛ لأنه يؤدي إلى أنْ يكون في التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع ؛ لأنه لم ينقلب عن غيره، إذ أول أحوال الاسم الرفع »[72]، وقد استبق ابن عصفور هذا الرّد ؛ ليؤكد علته التي ذكر، فقال « والوجه الآخر، أنْ هذه الحروف تدل على التثنية والجمع، فلو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أنْ يدل كل واحد منهما على معنيين في حالة واحدة، والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد » [73]ولهذا يصر ابن عصفور على أنَّ حروف المثنى، وحروف الجمع هي دالة على التثنية والجمع، فإذا قلنا هي علامة إعراب، فهذا يحمّل الحروف الدلالة على وظيفتين، وهذا محال ؛ لأنَّ الحرف لا يسع إلاَّ الدلالة على معنى واحد، ولهذا كان علامة تثنية، وجمع، عند عدم دخول عامل عليه، وتركت العلامة لتكون علامة إعراب.

أما ابن مالك فقد ردَّ صراحة مذهب الجرميّ، واختيار ابن عصفور، وجاء بالأدلة التي يؤيد بها هذا الرَّد، أهمها: «... أحدهما: أنَّ ترك العلامة لو أصبح علامة الإعراب لكان النصب به أولى، الثاني من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع

على حدِّه، ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك، الثالث: أنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه يجعل علامته عدمية، مناف، موجب إطراحه.

الرابع: أنَّ تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع... »[74]، وأهم ما يلفت الاهتمام إليه في هذا المقام، أن ابن عصفور علل لرأيه بعلة خلافية بين النحاة، وأنَّ هذا الرأي -على ما يبدو- مخالفٌ لإجماع الجمهور، وما يؤكده تصور النحاة للرَّد صراحةً رأي ابن عصفور هذا، وقد نصَّ ابن مالك على ردَّ اختبار ابن عصفور رأي الجرميّ في هذه المسألة، ومع هذا تبقى الآراء مطروحة أمام اختبار المهتمين، معبرةً عن جهد المجتهدين، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم.

6- علة بناء (مثل) على الفتح:

قال ابن عصفور: « فَمتلُهم، مرفوع، إلاَّ أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني...»[75]، ثم علل هذا الاختبار بقوله: « وقولي: (فمتلُهم) مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني، فإن اعترض ذلك معترض، فقال: لا يسوغ ذلك ؛ لأنَّ (مثلاً) في بيت الفرزدق[76]، مضاف إلى مضمر، والمضمر وإن كان مبنيًا، فإنه يَرْدُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أنك تقول: بك لأفعلنَّ، ولا يجوز أنْ تقول: تِكَ لأفعلنَّ ولا: وك لأفعلنَّ، بل لا يجرّ المضمر حروف القسم إلا بالباء ؛ لأنها أصل في باب القسم، وكذلك أيضًا تقول: أعطيتموا زيدًا درهمًا، واعطيتم زيدًا درهمًا، فإذا قلت: الدرهم أعطيتموه زيدًا، لم يجز أن نقول: أعطيتُهْ زيدًا، بل يلتزم للأصل بسبب الضمير، وأمثال ذلك كثير، فكذلك ينبغي ألاّ يبني (مثلً) ؛ لإضافته إلى الضمير ؛ لأنَّ الضمير كثيرًا ما يردَّ الأشياء إلى أصولها، فالجواب، أنه قد استقرْ في كلامهم بناء المضاف إلى الضمير وأنشد الكوفيون.

لَمْ يبق إلاَّ المجّد والقصائدا غيركَ يا ابنَ الأكرمينُ والدا

فغير، فاعل يبقي لإضافته للضمير، ألا ترى أنك إن لم تجعله فاعلاً، لزمك حذف الفاعل، وحذفه لا يسوغ »[77].

وقد أورد ابن عصفور بيت الفرزدق السابق شاهدًا على بناء (مثلُ) على الفتح بإضافته للضمير (هم)، وهذه المسألة موضع خلاف بين النحاة،

فمنهم من ردَّ هذا الرأي القائل ببناء (مثل) على الفتح، ومنهم سيبويه الذي أنكره بقوله: «... لا يكاد يعرف »[78] وردَّ المبرد النصب، واختار الرفع، وقرره في قوله « فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلطٌ بيِّنٌ، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدمًا، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال »[79]، وقد أجاز الكوفيون النصب على الظرفية، والتقدير في مثل حالهم، ومثل مكانهم من الرفعة [80].

أما الفراء فقد أجاز النصب مطلقًا، نحو: قائمًا زيدٌ [81].

وقد جاء تفصيل النحاة في هذه المسألة على ضربين، جواز الرفع، ومنع النصب، والآخر: النصب مطلقًا [82]، وقد توسع ابن عصفور في تفصيل هذه المسألة، وناقش جميع الآراء التي تعرضت لهذا الموضوع، ثم اختار المذهب الذي اعتقده صحيحًا، إذ قال: « فنصب (مثل) مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف،ولا مجرور، ففيه سبعة أقوال للنحويين... »[83]، ثم أخذ يذكر أقوال النحويين وأدلتهم ومناقشتها ثم يرد هذه الآراء بأدلة وحجج، ويعلل فساد ما اختاروه ثم صرح ابن عصفور بالرأي الذي اختاره بقوله: « ومنهم من قال: إنَّ ما هنا لم نعمل شيئاَ، ولا شذوذ في البيت، وذلك أنها أضيفت إلى مبني، فبنيت على الفتح بمنزلة قوله، يومئذ، حينئذ، وهو الصحيح »[84]، أنَّ ذلك البناء لا يكون في (مثل) لمخالفتها المبهمات، فإنها تثنى وتجمع » [85].

7- علّة إعراب (الكاف) في: مكانك ورويدك:

قال ابن عصفور: « وأما (أمامك) و(مكانك) و(وراءك) و(إليك)، فوضعت موضع أفعال لا تتعدى ؛ فلم تتعد لذلك... والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر، أو بإضافة الظرف إليها، والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل، وهو المخاطب، فإن أتبعت الضمير المجرور، قلت: عليك نفسك زيدًا، وإن أتبعت الضمير المرفوع، قلت: عليك أنت نفسك زيدًا، ولا يعزى إلا لمخاطب »[86]، ثم ذكر ابن عصفور علة إعراب (الكاف) في هذه الألفاظ، بأنها مخفوضة بحرف الجر، أو بإضافة الظرف إليها، بقوله: « إنْ قال قائل: هلا جعلت الكاف في (مكانك) وأمثاله،

حرفًا لا موضع لها من الإعراب، مثلها في (رويدك) ؛ لأنَّ الظرف قد جُعل اسمًا للفعل، والأفعال لما تقدم لا تضاف، فكذلك ما جُعل اسمًا لها، وأقيم مقامها، فالجواب: إنَّ الظروف في أصل وضعها لم تجعل أسماءً للأفعال، وإنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفًا، فلم يكن فيها إضافة إلاَّ قبل تسمية الفعل بها، ثم سميَ الفعل بها بعد ما أضيفت » [87].

ومن هذا القول نلحظ أنَّ ابن عصفور قد اختار مذهب البصريين، وردَّ مذهب الكوفيين، وقد صرَّح بذلك قائلاً: « وموضع السماع (عندك) و(دونك) و(عليك) و(إليك)، فأمَّا)عليك) و(عندك)، فلا تستعملان إلاّ استعمال فعل متعدٍ، وهو (خُذْ)، وأما (دونك) فتستعمل مرّةً استعمال فعل متعدٍ، وتارةً استعمال فعل غير متعدٍ بمعنى (تأخر)، وأما (إليك)، ففيها خلاف، فمذهب أهل البصرة أنها غير متعدية، ومذهب أهل الكوفة أنها متعدية، واختلفوا في قوله[88]:

إذا التيار ذو العَضْلاتِ قُلْنَا إليكَ إليكَ ضاقَ بهِ ذراعا

فتقديره عند أهل الكوفة (احبس، امسك) وعند أهل البصرة (تأخر تأخر) والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنه لو كان كما زعم الكوفيون لوجد في موضع من المواضع متعديًا...»[89].

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور من جعل (الكاف) بمثابة الكاف في (رويدك) لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الظرف فيها جُعل اسم فعل، هذا فيه ردٌّ لمذهب سيبويه حيث يقول: « وهذا باب من الفعل، سُميَ الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل... واعلم أنَّ هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة...»[90]، وقد بيَّن المبرد موقع هذه الكاف، فقال: « اعلم أنَّ هذه الكاف حرف زائدة؛ زيدت لمعنى المخاطبة... »[91]، أما الكاف فهي حرف لا محل له من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه، إلا (عليك) و(دونك) وما جرى مجراهما، فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع جرّ، وهذا اختيار ابن عصفور، وما أورد في تعليله هو ردَّ اختيار الأحفش، الذي ذهب إلى أنَّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب [92].

8- علة نصب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة بالفعل:

قال ابن عصفور « إلاَّ أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض، إلاَّ في ضرورة، نحو قولك: هذا حسنٌ وجْهَهُ، بنصب (وجهه) وخفضه، فمن النصب قوله: [93]

أَنْعَتْها إنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا كُومُ الذُّرى وادِقَةٌ ضُرَّرتِها

ومن الخفض قوله: [94]

أقامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارتَا صَفَا كُمَيتا الأَعلي جُونَتا مُصْطَلاهَما » [95]، وهذا الذي اختاره ابن عصفور هو مذهب الكوفيين ؛ لأنهم أجازوا النصب والجر، والرفع في النثر والشعر، أما الجمهور من البصريين، فمنهم من منعه في الكلام، وأجازه في الشعر، وهو سيبويه، ومنهم من منعه مطلقًا، نظمًا، ونثرًا، وهو المبرد، واختار ابن مالك الوجوه الثلاثة سيرًا على مذهب الكوفيين، حيث قال: « قد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه، ومنع سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقًا، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقًا... »[96]، وهنا نلحظ أنَّ ابن عصفور أدار التعليل لإثبات الدليل على صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين، وأكد صحة دليلهم، وردَّ ما ذهب إليه الكوفيون، وما اختاره ابن مالك من رأيهم.

نتائج البحث:

بناءً على ما تقدم من عرض لمنهج التعليل عند النحاة القدامى ودور هذا الاتجاه في إثبات الحجة على الدليل، الأمر الذي يمثل الجانب العقلي في إدارة الدليل، وما قدمناه من دراسة تسلط الضوء على دور النحاة الأندلسيين في إثراء النشاط العلمي للدرس النحويَّ، والدَّور العظيم الذي قاموا به وقوفًا أمام التيار المنادي برفض التعليل والحكم بالظاهر عند إصدار الأحكام النحوية.

وقد اخترنا الشيخ ابن عصفور الإشبيلي لهذا الموضوع لما يمثله في هذه المدرسة النحوية الأندلسية من مقام، حيث إنه يعد رئيس هذه المدرسة ورائدها، فقمنا بعرض موجز لطائفة من تعليلاته من خلال مؤلفاته التي بين يدينا، وفصلنا القول في مذهبه هذا، ولهذا فإننا نقدم هذه النتائج

تلخيصًا لمنهجه في العلة النحوية في مؤلفاته، التي نراها أنموذجًا معبرًا عن مذهب غيره من مشائخ هذه المدرسة، وقد كان هذا على النحو الآتي:

1- إنَّ ابن عصفور يهتم بدراسة العلة النحوية، ويدرك أهميتها في الدرس اللغوي، وهذا يثبته كثرة وجود العلة في مؤلفاته.
2- إنه يورد العلة النحوية كثيرًا في كتابه (شرح الجمل) وقد يكون هذا راجعًا إلى أن هذا الكتاب يعتمد منهج الشرح والتفسير لكتاب (الجمل) للزجاجي، ولما كان الكتاب شرحًا لكتاب آخر، استوجب الأمر عند الشرح كثرة التعليلات.
3- إنَّ العلة في كتابه (المقرب) والمخطوط (مُثُلُ المقرب) قليلة جدًا مقارنة بكتابه الآخر (شرح الجمل) وهذا ليس مصادفةً، إنما يعكس التزامه بالمنهجية التي حددها لتأليف هذين الكتابين، إذ حدد صراحةً في مقدمة كتاب (المقرب) أنه سيسلك مسلك الاختصار، بعيدًا عن ذكر الخلافات، وكثرة التعليلات، كما التزم المنهج عند تأليفه كتاب (مثل المقرب).
4- إنه يكتفي غالبًا بذكر علة واحدة للمسألة الواحدة، مع وجود تعليلات متعددة لهذا المسألة عند النحويين.
5- إنه يؤيد مذهب الجمهور ويختار تعليلاتهم غالبًا؛ وهذا لا يمنع أنه قد يختار تعليلات الكوفيين، وإنْ كان ذلك قليلاً عنده.
6- عند دراستنا لتعليلات ابن عصفور المتفرقة في مؤلفاته لم نقف له على تعليلات وآراء منفردة، وهذا دليل على أنه مقلد أكثر منه مجدد.
7- من عادة ابن عصفور في أغلب تعليلاته أنه يذكر العلة في المسألة النحوية دون أنْ يذكر ترجيحًا لمذهب محدد، وقليلاً ما نجده يرجح مذهبًا بعينه.
8- ما قدمه ابن عصفور من تعليلات للمسائل النحوية، هو مذهب نحاة المدرسة الأندلسية ومنهجهم في مؤلفاتهم.

لم تتأثر المدرسة النحوية الأندلسية بالنداءات والصيحات التي دعت إلى إلغاء العامل، وإسقاط العلة في مؤلفاتهم، على الرغم من ظهور هذه النداءات في أرض الأندلس على ابن مضاء القرطبي.

هوامش البحث:

1 () كتاب التعريفات: 170.
2 () لسان العرب (علل) .
3 () مقاييس اللغة (عَلَّ) .
4 () كتاب التعريفات: 176.
5 () ينظر هذا التفصيل في كتاب التعريفات: 176-177.
6 () الخصائص 1: 164.
7 () نفسه 1: 164.
8 () لمع الأدلة: 107.
9 () ينظر الخصائص 1: 48.
10 () الخصائص 1: 164.
11 () نفسه 1: 84.
12 () الكتاب 1: 32.
13 () الإيضاح في علل النحو / 65 وما بعدها.
14 () همع الهوامع: 58.
15 () الأصول: 189.
16 () الأصول في النحو 1: 47.
17 () أصول التفكير النحوي: 165.
18 () خصائص مذهب الأندلس النحوي: 185.
19 () ينظر: أصول التفكير النحوي: 167.
20 () نفسه: 169.
21 () ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحويّ: 186.
22 () الخصائص، 1: 163.
23 () ينظر: أصول التفكير النحوي: 173.
24 () ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي: 186.
25 () الأصول لابن السرَّاج، 1: 291.
26 () نفسه، 1: 163.
27 () نفسه، 1: 36.
28 () نفسه، 1: 193.
29 () نفسه 1: 35.
30 () ينظر: المصدر نفسه 1: 35.
31 () ينظر: الخصائص 1: 48.
32 () ينظر: الخصائص 1: 88 وما بعدها.
33 () نفسه 1: 173.
34 () هو الحسين بن موسى بن هبة الله الدِّينَوَرِي، ت 190 هـ. ينظر: بغية الوعاة 1: 451، هدية العارفين 5: 310، تاريخ الأدب العربي 5: 240.
35 () مقدمة كتاب ثمار الصناعة المخطوط، ورقة (1) ، وينظر: الاقتراح: 83.
36 () مقدمة كتاب (ثمار الصناعة) المخطوط ورقم (1) .
37 () المخطوط نفسه، ورقة (1) .
38 () ينظر: خصائص مذهب النحو الأندلسيّ: 187.
39 () أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن محريث بن عاصم بن مضاء اللخمي أبو العباس القرطبي، له كتاب الرّد على النحاة، توفى سنة 592 هـ، ترجمته في: بغية الوعاة 1: 323.
40 () الرَّد على النحاة: 17.
41 () نفسه: 72.

42 () نفسه: 16-17.
43 () الخصائص 1: 184.
44 () ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 438.
45 () النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 438.
46 () الخصائص، 1: 184.
47 () الإيضاح في علل النحو: 66.
48 () ينظر: أصول النحو العربي: 124.
49 () الاقتراح: 81.
50 () شرح الجمل 1: 340.
51 () ينظر: شرح الأنموذج: 135، أسرار العربية: 315.
52 () الكتاب 1: 16.
53 () ينظر: المقتضب 2: 2، شرح الأنموذج: 135، شرح الرضي على الكافية 4: 13.
54 () المتبع في شرح اللمع 4: 503.
55 () ينظر: المصدر نفسه 3: 503 وما بعدها.
56 () شرح الجمل 2: 84 – 85.
57 () المقتضب 4: 204 وما بعدها.
58 () ينظر: التبصرة والتذكرة 1: 338، أسرار العربية: 224، شرح المفصل 1: 129، شرح الأنموذج: 43، شرح الرضي 1: 351.
59 () شرح الجمل 2: 85.
60 () التبيين عن مذاهب النحويين: 440.
61 () ينظر: شرح الرضي 1: 350، الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 323.
62 () شرح الجمل 1: 162-163.
63 () ينظر: أسرار العربية 77-78، والمتَّبع في شرح اللمع 1: 272.
64 () ينظر: المقتضب 1: 8، الخصائص 1: 49، شرح الأنموذج: 27، شرح الرضي 1: 184.
65 () شرح الجمل 1: 509 وما بعدها، وينظر، المقرب 1: 199.
66 () الكتاب 2: 274.
67 () ينظر المتّبع في شرح اللمع 1: 378، شرح المفصل 8: 27، شرح الأنموذج: 168، شرح الرضي 4: 202، شرح التسهيل 3: 175.
68 () المقتضب 4: 289.
69 () نفسه 4: 139 وما بعدها.
70 () المقرب 1: 48.
71 () المقرب المخطوط ، ورقة 4 ظ.
72 () أسرار العربية، 52-53.
73 () شرح الجمل 1: 124.
74 () شرح التسهيل 2: 74.
75 () المقرب 1: 102.
76 () بيت الفرزدق: **فأصبحوا قد أعاد الله نعمتُهم إذ هُمْ قريشٌ وإذا ما مثلَهم بشرُ**
ينظر ديوان الفرزدق: 78، المقرب 1: 102.
77 () مثل المقرب، ورقة 21 ب.
78 () الكتاب 1: 60.
79 () المقتضب 4: 191 وما بعدها.
80 () ينظر شرح الرضي 2: 188.

81 () ينظر: همع الهوامع 1: 450.
82 () ينظر تفصيل المسألة، شرح التسهيل 1: 373، مغني اللبيب: 517، خزانة الأدب 4: 133.
83 () شرح الجمل 1: 605 وما بعدها.
84 () شرح الجمل 1: 606.
85 () مغني اللبيب 1: 571.
86 () المقرب 1: 136.
87 () مثل المقرب، المخطوط، ورقة 27 ظ.
88 () القُطامي، ديوانه: 40.
89 () شرح الجمل 2: 293-294.
90 () الكتاب 1: 248-250.
91 () المقتضب 4: 177.
92 () ينظر: ارتشاف الضرب 3: 211.
93 () البيت بلا نسبة في كتب النحو، ينظر: شرح التسهيل 3: 96.
94 () البيت منسوب للشماخ في الكتاب 1: 199، خزانة الأدب 4: 293.
95 () المقرب 1: 140-141.
96 () شرح التسهيل 2: 96.

المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النَّمَّاس، (ط 1) 1989 م، مطبعة المدني، القاهرة – مصر.
2. أسرار العربية، تأليف الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار (ط 2) دون ت.ط، مطبوعات، المجمع العربي، دمشق – سورية.
3. الأصول، تأليف: تمام حسَّان، (ط 1) ، 1981 م، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب.
4. أصول التفكير النحوي، تأليف: علي أبو المكارم، دون ر.ط، 1973 م، منشورات الجامعة الليبية، دار العلم، بيروت – لبنان.
5. الأصول في النحو لابن السَّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط 3) ، 1987 م، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان.
6. أصول النحو العربي، تأليف: محمد أحمد نحلة، (ط 1) ، 1987 م، دار العلوم العربية، بيروت –لبنان.
7. الأعلام للزركلي (ط 9) ، 1995 م، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.
8. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: أحمد سليم الحمصيّ وآخر (ط 1) ، 1988 م، مطبعة جروس برس، دون ناشر ودون مكان النشر.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون ر.ط، 1977، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.
10. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجاجي، تحقيق: مازن المعارك، (ط 5) ، 1986 م، دار النفائس، دمشق – سورية.
11. بغية الوعاة، للسيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.
12. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، (ط 5) ، 1983 م، دار المعارف، بيروت – لبنان.

13. التبصرة والتذكرة، محمد الصَّيمري، تحقيق: فتحي مصطفى عليّ الدين (ط 1) ، 1982 م، دار اللفكر، دمشق – سورية.
14. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط 1) ، 1986 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.
15. ثمار الصناعة، مخطوط، تأليف: الجليس الأندلسي، ت 190 هـ رقم (8315) نسخة المتحف البريطاني – لندن.
16. خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق، عبد السلام محمد هارون (ط 2) ، 1981 م، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
17. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دون ر.ط، 1952 م، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
18. خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري، تأليف: عبد القادر رحيّم الهيتي (ط 2) ، 1993 م، جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.
19. ديوان الفرزدق، تحقيق: محمد أحمد الصاويّ (طبعة سنة 1936) دون ر.ط، القاهرة – مصر.
20. ديوان القُطَّاميّ، تحقيق: إبراهيم السَّامرَّائي، وآخر، (ط 1) 1960 م، دون ناشر، بيروت – لبنان.
21. الذيل والتكملة، تأليف: محمد بن عبد الملك المراكشيّ، (طبعة سنة 1956 م) دون ر.ط، بيروت – لبنان
22. الرَّد على النحاة، تأليف: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر.
23. شرح الأنموذج، جمال الدين الأردبيلي، تحقيق: حسني عبد القادر يونس، دون ر.ط، 1990 م، مكتبة القاهرة، القاهرة – مصر.
24. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، وآخر (ط 1) 1990 م، دار هجر، القاهرة – مصر.
25. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف بن حسين (ط 2) 1996 م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.
26. شرح المفصل لابن يعيش، دون ر.ط، دون ت.ط، مكتبة المثنى، القاهرة – مصر.
27. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دون ر.ط، دون ت.ط، دار التراث، بيروت – لبنان.
28. عصر المرابطين والموحدين، محمد عبد الله عنان، (طبعة سنة 1964 م) دون ر.ط، القاهرة – مصر.
29. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دون ر.ط، دون ت.ط، دار صادر، بيروت – لبنان.
30. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون (ط 3) ، 1988 م، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.
31. كتاب التعريفات، تأليف: علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الخفي، دون ر.ط، دون تزط، دار الرشيد، القاهرة – مصر.
32. كشف الظنون، حاجي خليفة مصطفى، دون ر.ط، دون ت.ط، دار صادر، بيروت – لبنان.
33. لمع الأدلة للأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دون ر.ط، 1957 م، مطبعة الجامعة السورية، دمشق – سورية.

34. المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحميد أحمد الزويّ، (ط 1) 1994 م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.
35. مُثُل المقرب لابن عصفور، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم (199) .
36. معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحَّالة، دون ر.ط، دون ت.ط، دار المتنبي، بيروت – لبنان.
37. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون ر.ط، دون ت.ط، دار الشام للتراث، بيروت – لبنان.
38. المقتضب، للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، دون ر.ط، 1963 م، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
39. المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد السلام الجواري، وآخر، (ط 1) 1971 م، دون ناشر، دون مكان النشر.
40. النحو العربي ومنهاج التأليف والتحليل، عوض شعبان العبيدي (ط سنة 1988 م) ، دون ر.ط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.
41. نفح الطيب، تأليف: أحمد بن المقري التلمساني، تحقيق: حسين عباس، (ط سنة 1988 م) دون ر.ط، دار صادر، بيروت – لبنان.
42. هدية العارفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا، دون ر.ط، 1964 م، دون ناشر، استانبول – تركية.
43. همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دون ر.ط دون ت.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.
44. الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين الصفدي، تحقيق: علي رستم، وآخر، دون ر.ط، 1991 م، جمعية المستشرقين الألمانية، دار صادر، بيروت – لبنان.